الصباح الدولية
AL-SABAH
www.alsabahpress.com Alsabah Media
No. 4577 | الأحد | غرة ذي القعدة 1444 هـ | 21 مايو 2023 م | السنة السادسة عشرة

نتنياهو يجتمع بحكومته في أنفاق حائط البراق .. وتحذيرات فلسطينية من إشعال حرب دينية

بن غفير يقود اقتحام المستوطنين للمسجد الأقصى بحماية قوات الاحتلال

بن غفير شارك في «مسيرة الأعلام» التي تهتف عادة بـ «الموت للعرب»

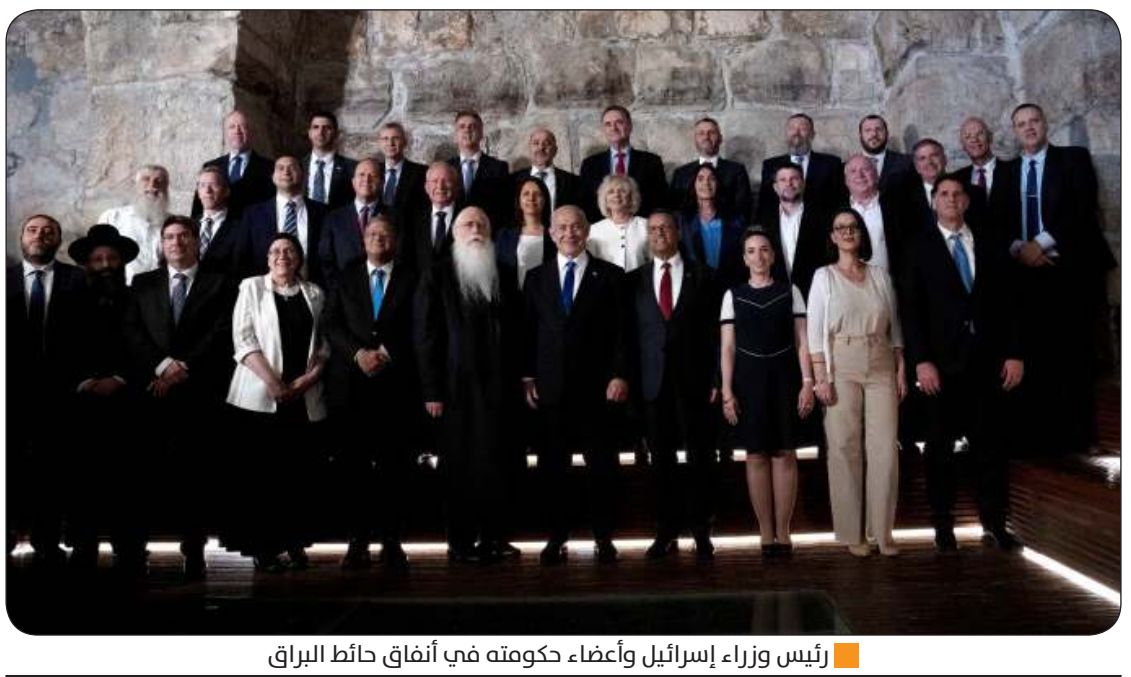
رئيس وزراء إسرائيل وأعضاء حكومته في أنفاق حائط البراق

«وكالات» : أفادت وكالة الأنباء الفلسطينية (وفا) –أمس الأحد– بأن وزير الأمن القومي الإسرائيلي المتطرف إيتمار بن غفير قاد اقتحام عشرات المستوطنين للمسجد الأقصى المبارك، في وقت تتواصل الإدانات الفلسطينية والعربية.

ونقلت «وفا» عن مصادر أن عشرات المستوطنين اقتحموا المسجد الأقصى، من جهة باب المغاربة على شكل مجموعات متتالية، ونفذوا جولات استفزازية في ساحاته، وتلقوا شروحات عن «الهيكل» المزعوم، وأدوا طقوسا تلمودية بالمنطقة الشرقية منه، وقبالة قبة الصخرة.

وقد أشارت الوكالة الفلسطينية الرسمية إلى أن هذه المرة الثانية –منذ توليه منصب وزارة الأمن القومي– يقتحم المتطرف بن غفير باحات المسجد الأقصى، حيث وصل في ساعات الصباح الباكر إلى ساحة البراق.

في الأثناء، نشر وزير الأمن القومي الإسرائيلي صورة –عبر تويتر– خلال وجوده في الأقصى، قائلا «تهديدات حماس لن تردعنا».

وقالت «وفا» إن عناصر من شرطة الاحتلال والوحدات الخاصة انتشروا في المكان، وقاموا بإبعاد المصلين والمرابطين عن مسار اقتحامات بن غفير والمستوطنين للمسجد الشريف.

بدورها، دانت الرئاسة الفلسطينية اقتحامات المسجد الأقصى، وقال الناطق باسمها نبيل أبو ردينة إن اقتحام بن غفير لساحات المسجد الأقصى «اعتداء سافر ستكون له تداعيات خطيرة».

من جهتها، أكدت حركة المقاومة الإسلامية (حماس) أن الشعب الفلسطيني «لن يترك المسجد الأقصى وحيدا» واصفة الاقتحام الذي نفذه بن غفير برفقة مجموعة من المستوطنين بـ «الهمجي».

وقالت الحركة في تصريح صحفي «إن الاقتحام الهمجي الذي نفذه وزير الأمن القومي يؤكد عمق الخطر المحدق بالأقصى في ظل هذه الحكومة الصهيونية الفاشية، وصلف وزرائها من اليمين المتطرف».

كما اعتبرت الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين أن اقتحام بن غفير لباحات المسجد الأقصى «محاولة لفرض وقائع جديدة، والسيطرة على المدينة المقدسة» داعية إلى التصدي لاقتحامات المستوطنين.

ومن جانبها قالت حركة الجهاد الإسلامي «العدوان في القدس سيغير كل الحسابات، ولا سبيل لمواجهته سوى بالمقاومة، وتصعيدها».

بينما أكدت الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين أن اقتحام بن غفير «عدوان سافر تسعى حكومة نتنياهو من خلاله لفرض وقائع جديدة في القدس».

قوات الاحتلال الإسرائيلي طلبت من المستوطنين البقاء في المنازل

كذلك دانت حركة التحرير الوطني (فتح) اقتحام وزير الأمن القومي الإسرائيلي بحراسة مشددة من قوات الاحتلال، واعتبرته «استفزازا وتعديا صارخا على الوضع الحالي في الحرم القدسي».

وفي السياق، دانت الخارجية الأردنية «بأشد العبارات» اقتحام بن غفير للأقصى تحت حراسة وحماية قوات الاحتلال الإسرائيلي.

وقال الناطق باسم الخارجية –في بيان– إن قيام بن غفير باقتحام المسجد الأقصى المبارك وانتهاك حرمته «خطوة استفزازية مدانة» وأضاف أن الاقتحام «تصعيد خطير ومرفوض ويمثل خرقا فاضحا للقانون الدولي».

كما دانت مصر الاقتحامات الإسرائيلية، مؤكدة أنها «لن تغير من الوضع القانوني والتاريخي القائم، والذي يعد فيه الأقصى وقفا إسلاميا خالصا».

كذلك دانت الخارجية التركية «بشدة» اقتحام المسجد الأقصى الشريف من قِبل وزير الأمن القومي الإسرائيلي اليميني المتطرف.

وأكدت أنه «من غير المقبول أبدا تحدي أعضاء الحكومة الإسرائيلية المكانة التاريخية للحرم الشريف، والانخراط بممارسات مستفزة وفاشية».

ومن جانب آخر، شددت شرطة الاحتلال من إجراءاتها على أبواب الأقصى، وفرضت قيودا على دخول الشبان للمسجد الشريف، ودققت في هويات المصلين واحتجزتها عند الأبواب.

ويوم الجمعة الماضي، شارك بن غفير ووزير المالية بتسلئيل سموتريتش ووزيرة المواصلات ميري ريغيف إضافة لنواب من أحزاب الحكومة الائتلافية برئاسة بنيامين نتنياهو في «مسيرة الأعلام» –التي تنظم سنويا للاحتفال باحتلال الشطر الشرقي من المدينة المقدسة عام 1967– وتخللتها هتافات تدعو للكراهية مثل «الموت للعرب».

من جهة أخرى اجتمع رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو، أمس الأحد، بأعضاء حكومته في نفق تحت المسجد الأقصى المبارك، وذلك بعد ساعات قليلة من اقتحام أحد وزرائه باحات المسجد الشريف، وهو ما أثار إدانات واسعة، فلسطينية وعربية وإسلامية.

ونُقل عن نتنياهو قوله خلال الاجتماع «المعركة لا تزال مستمرة من أجل وحدة القدس».

كما تحدث عن وضع حكومته التي تواجه احتجاجات داخلية واسعة بسبب مشروعه لتعديل النظام القضائي، وقال إنها يجب أن تستمر بتركيبتها الحالية «من أجل أمن إسرائيل ووحدة القدس».

وفي تصريحاته أيضا، قال نتنياهو إن عقد جلسة الحكومة بهذا المكان يمثل رسالة للرد على الخطاب الأخير لرئيس السلطة الفلسطينية محمود عباس الذي أكد فيه أنه لا علاقة لغير المسلمين بالمسجد الأقصى.

وأفادت مصادر بالقدس المحتلة أن هذه ليست المرة الأولى التي تعقد فيها الحكومة الإسرائيلية جلستها داخل الأنفاق التي حفرها الاحتلال تحت البلدة القديمة والمسجد الأقصى.

وأشارت إلى أنها عمدت إلى ذلك ضمن احتفالاتها بالذكرى الـ56 لاحتلال الشطر الشرقي من مدينة القدس عام 1967 وضمها إلى الشطر الغربي الذي احتلته عام 1948، وبدأت الاحتفالات الخميس الماضي بمسيرة المستوطنين التي شارك فيها وزراء بالحكومة وأعضاء بالكنيست (البرلمان الإسرائيلي) حيث اعتدى المستوطنون خلالها على الفلسطينيين بالبلدة القديمة ومنطقة باب العامود.

وذكرت مصادر أن جلسة الحكومة الإسرائيلية كانت محددة منذ عدة أيام لعقدها في أنفاق حائط البراق الملاصق للمسجد الأقصى، وهي جزء من شبكة أنفاق واسعة تضم 57 نفقا حفرها الاحتلال، وبعضها كان جزءا من قنوات المياه التاريخية في القدس.

من جهتها، أشارت صحيفة معاريف الإسرائيلية إلى أن الحكومة كانت قد عقدت اجتماعا مماثلا في هذه الأنفاق عام 2017.

بالسياق نفسه، قالت قناة «كان» التابعة لهيئة البث الإسرائيلية الرسمية إن من المتوقع أن توافق الحكومة باجتماعها على زيادة ميزانية حفر الأنفاق وتطويرها «ضمن أمور أخرى لصالح التنقيب عن الآثار والحفاظ عليها وتحسين البنية التحتية في المنطقة».

وفي ردود الفعل على اجتماع الحكومة الإسرائيلية، قال المتحدث باسم حركة المقاومة الإسلامية (حماس) حازم قاسم في بيان إن هذه الخطوة تعد تصعيدا خطيرا «للحرب الدينية التي يشنها الاحتلال على المدينة المقدسة».

وأضاف قاسم «هذه الخطوات محاولة لتزوير هوية مدينة القدس، وهو ما يشكل عدوانا صارخا على شعبنا وأمتنا».

من ناحية أخرى أفادت مصادر أمس الأحد بأن صافرات الإنذار دوت في مستوطنة «بسغوت» شرق رام الله بالضفة الغربية المحتلة.

وأضافة المصادر أن هناك اشتباها بتسلل فلسطينيين إلى مستوطنة «بسغوت» المقامة على أراضي مدينة البيرة قرب رام الله.

في الأثناء، قالت وسائل إعلام إسرائيلية إن قوات الاحتلال طلبت من المستوطنين دخول المنازل وإغلاق الأبواب حتى إشعار آخر، دون مزيد من التفاصيل.

في الذكرى الـ 33 للوحدة

اليمن : تحالف سياسي يدعو لحوار شامل من أجل إعادة صياغة شكل الدولة

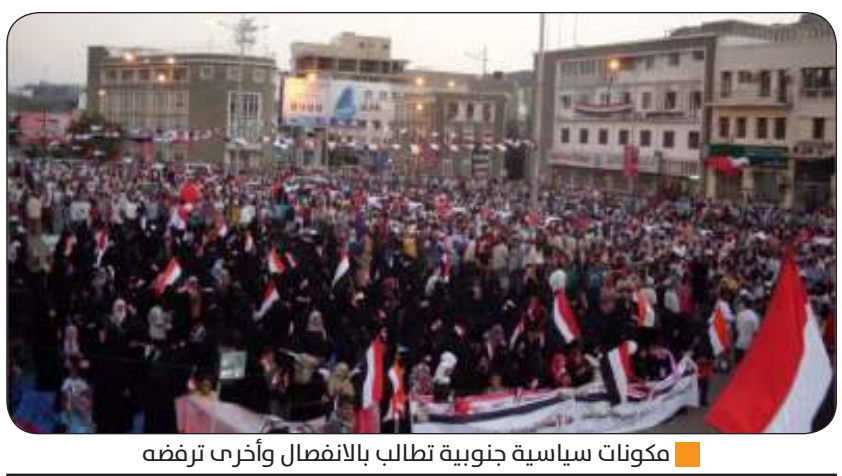
مكونات سياسية جنوبية تطالب بالانفصال وأخرى ترفضه

«وكالات» : دعا تحالف سياسي في اليمن إلى حوار وطني شامل لإعادة صياغة شكل دولة الوحدة ونظامها السياسي، في ظل دعوات انفصالية جنوبي البلاد.

وجاءت هذه الدعوة في بيان أصدره التحالف الوطني للأحزاب والقوى السياسية عشية الذكرى رقم 33 لتحقيق الوحدة بين شطري اليمن، الموافقة ليوم 22 مايو.

ويضم التحالف أكثر من 13 مكونا سياسيا، أبرزها المؤتمر الشعبي العام (ليبرالي) والتجمع اليمني للإصلاح (إسلامي) والحزب الاشتراكي اليمني (يساري) والتنظيم الوحدوي الناصري (قومي).

وقال التحالف الوطني في بيان نشره موقع تجمع الإصلاح «مسيرة الوحدة رافقتها أخطاء جسام أدت إلى تصدع الصف الوطني واختلال الشراكة السياسية واضطراب دولاب الحكم وصولا إلى سقوط الدولة عبر الانقلاب الحوثي».

وفي سبتمبر 2014 سيطرت جماعة الحوثي، المدعومة من إيران، على العاصمة صنعاء (شمال) ومحافظات أخرى، وتدخل تحالف عسكري بقيادة الجارة السعودية في مارس من العام التالي، لدعم القوات الموالية للحكومة الشرعية ضمن حرب متواصلة منذ نحو 9 سنوات تشهد تهدئة منذ فترة.

وأوضح التحالف الوطني أن معالجة أخطاء الوحدة لن تكون إلا عبر فتح حوار شامل يؤسس لمصالحة وطنية وعدالة انتقالية شفافة تنتهي بإعادة صياغة شكل دولة الوحدة ونظامها السياسي، بما يحفظ الهوية ويحقق الشراكة الوطنية.

ونافيا أن تكون الوحدة سبب ما حل باليمن وشعبه من أزمات، قال التحالف «انقلاب جماعة الحوثي كان سببا رئيسيا فيما وصل إليه حال البلاد كونه فتح الباب على مصراعيه لظهور بعض النزعات السلالية والطائفية والمناطقية المهددة لوحدة الوطن وكيان الدولة ونظامها الجمهوري ونسيجها الاجتماعي الواحد».

وكان جنوبي اليمن وشماله قد دخل –في 22 مايو– 1990 في وحدة طوعية، غير أن خلافات بين قيادات الائتلاف الحاكم حينها وشكاوى قوى جنوبية من «تهميش وإقصاء» سياسي واقتصادي، أدت إلى عودة الدعوات إلى الانفصال، لا سيما مع اندلاع الحرب الأهلية الراهنة.

وقبل أيام، وقّع ممثلو مكونات سياسية جنوبية «ميثاقا وطنيا» يمهد للانفصال عن شمالي البلاد، مقابل رفض مكونات جنوبية أخرى وقطاعات من الشعب.

جبهة الخلاص بتونس تطالب بالإفراج عن الموقوفين السياسيين وتنفي تهمة التآمر على الدولة

جبهة الخلاص التونسية: الموقوفون سجنوا بسبب آرائهم السياسية

«وكالات» : طالبت جبهة الخلاص التونسية المعارضة، السبت، بالإفراج الفوري عن جميع الموقوفين السياسيين منذ منتصف فبراير الماضي، فيما يعرف بقضية التآمر على أمن الدولة.

جاء ذلك خلال وقفة احتجاجية نظمتها جبهة الخلاص في شارع الحبيب بورقيبة بالعاصمة تونس.

وردد عشرات المتظاهرين خلال الوقفة شعارات تطالب بإطلاق الموقوفين، وأخرى من قبيل «وحدة وحدة وطنية ضد الهجمة الشعبوية، يسقط الانقلاب، دستور حرية كرامة وطنية».

وقالت عضو الجبهة سميرة الشواشي «رسالتنا واضحة في هذه الوقفة، وهي أننا لن نتخلى عمن اختطفوا واعتقلوا من أجل كلمة، إن تونس تسع الجميع».

وذكرت الشواشي –في كلمة خلال الوقفة– أن الموقوفين ليسوا متآمرين والجميع يعرف ذلك، بل هم أوقفوا من أجل آرائهم ومواقفهم السياسية لذلك «نحن قلنا ونقول إنهم مساجين سياسيون».

ومنذ 11 فبراير الماضي، شهدت تونس حملة توقيفات شملت سياسيين وإعلاميين ونشطاء وقضاة ورجال أعمال، واتهم رئيس الجمهورية قيس سعيد بعض الموقوفين بـ «التآمر على أمن الدولة والوقوف وراء أزمات توزيع السلع وارتفاع الأسعار».

وشدد سعيد مرارا على استقلال السلطات القضائية، إلا أن المعارضة تتهمه باستخدام القضاء لملاحقة الرافضين لإجراءات استثنائية بدأ فرضها في 25 يوليو 2021، مما خلّف أزمة سياسية حادة.